

هل أخفقت المحاسبة في تلبية احتياجات مستخدميها ؟

د. مصطفى عقاري

جامعة الحاج لخضر، باتنة - الجزائر

akkari.mostafa@yahoo.com

Received: 2010

Accepted: 2010

Published: 2010

ملخص:

إن دور المحاسبة في بداية نشأتها كان يقتصر على عرض المعلومات للملاك بهدف إعطائهم الفرصة لمراقبة وتقييم أداء الإدارة في استخدام الموارد الاقتصادية التي وضعت تحت تصرفهم، أما حديثاً فقد اتسع مجال الدور الذي تلعبه في مجال الأعمال بسبب تزايد حاجة الوحدات الاقتصادية إلى جلب رؤوس الأموال من جهات خارجية في شكل قروض أو ائتمان تجاري. وحتى تتم هذه العمليات باستمرار يكون لزاماً على تلك الوحدات أن تقدم المعلومات بالبنوعية اللازمة التي تعزز العلاقة والارتباط بينها وبين مختلف المتعاملين الاقتصاديين. غير أن ذلك (من منظور تقليدي) لا يكفي إذا لم تتوفر الأطر القانونية التي تنظم وتضبط الممارسة المحاسبية. لذلك عمدت الدول ليس فقط إلى إنشاء هيئات مهنية في المحاسبة (وطنية) خولت لها الصلاحية في وضع وإصدار المعايير المحاسبية التي يكون من شأنها خلق مناخ ملائم يضمن تدفق حركة السلع والخدمات، وكذلك حركة الأموال، وفي نفس الوقت ضمان المحافظة على المصالح المتعارضة بقدر الإمكان. وإنما عمدت مجموعة من الدول إلى إنشاء هيئة محاسبية دولية (مجلس معايير المحاسبة الدولية حالياً) تتولى ضبط وتنظيم مهنة المحاسبة على المستوى الدولي يكون من شأنها ضمان التقارب و تضيق فجوة الاختلاف في معالجة العديد من القضايا والمواضيع المحاسبية الشائكة بهدف توفير المعلومات الملائمة التي تزيد كفاءة الأسواق في عدالة توزيع العوائد والمخاطر بين المتعاملين. وبالتالي تخصيص الموارد الاقتصادية بين الاستخدامات المتنافسة مما يحقق الأهداف الاقتصادية العامة.

للأسف، إن هذا التغير المستمر في منحى إعداد المعايير المحاسبية وطنياً ودولياً لم يضمن الأهداف التي تمت الإشارة إليها في الفقرات السابقة والدليل على ذلك حجم الفضاء المالي التي ميزت العشرية الأولى من هذا القرن. إن الهدف من هذه المداخلة يكمن في فهم واستكشاف الأسباب الكامنة وراء هذه الحقيقة.

تمهيد:

تتمحور هذه المداخلة حول عرض أهم الأفكار التي تتعلق بالتحويلات التي ميزت تطور المحاسبة استجابة للتغيرات البيئية المتتالية ونبين من خلالها كذلك كيف تساهم في إعلام مختلف متخذي القرارات بالمعلومات ذات العلاقة بتأدية مختلف الأنشطة الاقتصادية، وفي الأخير نقدم شهادة تبرئة المحاسبة من انتشار الفضاء المالي التي يعرفها علم المال والأعمال في الحقبة الأولى من هذا القرن.

أولاً: ما هي التحويلات الحديثة في المحاسبة؟

تطورت المحاسبة تاريخياً استجابة للاحتياجات، وحدثت التغييرات تدريجياً في الأساليب والمفاهيم المحاسبية، ولكن الحاجة للممارسة المحاسبية الجديدة كانت ضرورية لملاحقة العلاقات والأنماط الاقتصادية المتغيرة

للمحاسبة، ومع ذلك استمر استخدام الكثير من الأساليب والمفاهيم فترة طويلة حتى بعد أن تغيرت الظروف التي كانت تفرضها¹.

إن الفترة التي تلت أواخر القرن التاسع عشر فلقد عرفت توسعا متزايدا في شركات المساهمة التي اقتضت طبيعة تكوينها انفصال الإدارة عن المساهمين الملاك، مما أدى إلى الاعتراف بالشخصية المعنوية للشركة وانتقال الأهمية من وجهة نظر أصحاب المشروع إلى وجهة نظر الإدارة، وأصبح ينظر إلى الأصول على أنها ملكا للوحدة، والديون عبئا عليها لا على غيرها. وكان الربح من وجهة النظر هذه يعود للوحدة (الشركة) ويعتبر عنصرا من ممتلكاتها، ولا تصبح الأرباح ملكا للمساهمين إلا بعد أن يتقرر توزيعها. وفي خضم هذا التحول في مفهوم الوحدة المحاسبية أصبحت الوحدة مصدر الاهتمام وأصبح هدف المحاسبة يقتصر على تلبية احتياجات الإدارة ثم احتياجات باقي الفئات الأخرى التي ترتبط مصالحها بمصير الوحدة.

وخلال هذه الفترة تبنت الجمعية الأمريكية للمحاسبين العموميين (AAPA) في سنة 1887 توصية تقضي بأن يكون نظام عرض عناصر الميزانية على أساس البدء بالعناصر الأسرع سيولة²، مما يوحي بجلاء الأهمية التي أضحت تولى للدائنين عند إعداد القوائم المالية. وتزايد هذا الاهتمام بالدائنين نظرا للتوسع والتطور في مجال القروض والائتمان، فبعد أن كان الاهتمام في بداية الأمر ينصب على حملة رأس المال الخاص أثناء إعداد القوائم المالية اتسع فأصبح يشمل أيضا الدائنين، وصارت الفئتان تعتبران مصدران مكملان وفي بعض الأحيان متنافسان في تمويل المشاريع الاستثمارية الكبرى، ولعل هذا ما دفع بالمجلس الفيدرالي ولجنة التجارة الفيدرالية سنة 1917 بالولايات المتحدة الأمريكية أن يدركا الحاجة إلى معايرة القوائم المالية الموجهة للبنوك لأغراض الائتمان³. وفعلا قد تم تكليف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بتحقيق ذلك، فقامت لجنة منبثقة عنه بتناول الاقتراح وقامت بإعداد مذكرة تتضمن بعض الإجراءات المعيارية التي يجب إتباعها حين إعداد القوائم المالية. وبعد أن تم إعداد هذه المذكرة أصبحت تأخذ عنوان المحاسبة الموحدة.

ومع مرور الزمن تضاعفت الأنشطة والعمليات الاقتصادية مع ازدياد حجم وكبر المنشآت، وأصبح معها احتمال ارتكاب الأخطاء أثناء القيام بعملية المعالجة المحاسبية كبيرا. وأصبح الأمر يزداد تعقيدا كلما تنوعت طبيعة الأنشطة وازدادت وتيرة تغيرها، وأضحت مطالب واحتياجات من لهم صلة بالوحدة للمعلومات تتزايد كذلك. كل هذه القضايا استدعت من المحاسبين والهيئات المنظمة للمحاسبة أن تسهر على مواكبة هذا التطور البيئي عن طريق إصدار القواعد والمعايير التي تضمن تلبية مصالح الوحدات التي تعمل على المستوى الجزئي للاقتصاد والتي تكون في مجموعها مع متعاملين آخرين للاقتصاد الكلي.

وكذلك، كان لانتشار شركات المساهمة تأثير واضح على المحاسبة مهنية، ففي معظم دول العالم تدخلت الحكومات بتشريعات تضمن حدا أدنى من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها للأطراف الخارجية وبصفة خاصة المساهمين والمقرضين، وقد كان طبيعياً أن يقوم المحاسب بمقابلة احتياجات الأطراف الخارجية من المعلومات اللازمة لتوجيه استثماراتهم، ليس هذا فقط بل أصبح من الضروري مراجعة القوائم المالية التي تنشرها الشركات المساهمة من قبل المراجع الخارجي وذلك لتقدير مدى الاعتماد على ما تقدمه الإدارة من معلومات في هذه القوائم. ومن هنا كانت نشأة مهنة المحاسبة وما يتطلبه ذلك من تجديد لأصول المراجعة وأخلاقيات المهنة، وفعلاً بدأ ظهور الجمعيات المهنية، ففي عام 1854 تم إنشاء جمعية المحاسبين في اسكتلندا، ثم تلا ذلك مجمع المحاسبين والمراجعين بإنجلترا وويلز في عام 1880، ثم الجمعية الأمريكية للمحاسبين العموميين (AAPA) في عام 1887⁴.

فلقد أظهرت الكتابات والدراسات في أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينات من القرن الماضي أن التغير في هدف المحاسبة يعتبر أهم التحولات في الاتجاه الرئيسي للفكر المحاسبي خلال تلك الفترة، فقد كان هدف المحاسبة قاصراً على عرض المعلومات للإدارة والدائنين، ثم اتجه إلى تقديم المعلومات المالية للمستثمرين والمساهمين وكان ذلك نتيجة ضغط القطاعات المالية والهيئات المشرفة على مبادلات الأسهم ولم يكن نتيجة ضغط المحاسبين⁵.

وإن كانت هذه هي مميزات التطور المحاسبي في الماضي إلا أن وقع التغير خلال نهاية القرن الماضي كانت أسرع من المعدل المألوف، فقد حدثت تطورات جذرية في المناخ الاقتصادي والاجتماعي الذي تعمل فيه المحاسبة. فلو تتبعنا مثلاً نشأة كثير من الأفكار والأساليب المحاسبية المتداولة في الوقت الحالي لوجدنا أنها من إفرازات الطبيعة الديناميكية للمحاسبة، وتجسيد قدرتها على مواكبة التطور المستمر في العوامل البيئية المحيطة اقتصادية كانت أو اجتماعية وسياسية، هذا لا يمنعنا أيضاً من أن نتوقع مستقبلاً بأن يكون العمل المحاسبي على درجة كبيرة من الاختلاف على ما هو عليه الآن، الأمر الذي يفرض على المحاسبين والأكاديميين ضرورة إجراء عملية إعادة تقييم دورية لجميع المواقف الأكاديمية والممارسات التطبيقية خصوصاً في هذه الفترة التي تتميز بتعاقب ظهور الأزمات المالية.

إن أخذ التطور على أنه التغير نحو الأفضل هو بؤرة الاهتمام من طرف كل من مهنة المحاسبة والهيئات الحكومية وغير الحكومية المشرفة على ضبط وتنظيم السياسة المحاسبية قديماً وحديثاً، ويظل هذا الاعتقاد يؤخذ في عين الاعتبار سواء بشكل مباشر أو غير مباشر عند عرض واقتراح مشروع قرار يتعلق بإصدار أو وضع

قانون أو معيار محاسبي جديد أو تعديله، لكن تبقى الصعوبة تكمن في معرفة الأساس الذي يمكن على ضوءه معرفة ما إذا كان التشريع الجديد أحسن من التشريع القديم بدل من أن يكون مغايرا أو مختلفا.

مما سبق، تشير الدلائل إلى أن الموقف المحاسبي لم، ولن يكن جامدا في ما يخص الاهتمام بتطوير فنون التطبيق العملي، ولم يستمر النظر إلى المحاسبة على أنها مجرد أداة داخلية للرقابة على الممتلكات وإخلاء المسؤولية في مواجهة أصحاب الأموال، لكن قد أظهر النمو السريع في شركات المساهمة الحاجة إلى نوع آخر من المعلومات المحاسبية، وبدأ الضغط على المحاسبين يتزايد من طرف أفراد وجماعات خارج وداخل مهنة المحاسبة بهدف التغيير خاصة خلال الأزمة الاقتصادية التي عرفتتها فترة الثلاثينات.

ولقد كان لهذه الخاصية الثانية - انفصال الملكية عن الإدارة - أثر كبير على المحاسبة، فقد ظهرت أهمية الدور المحاسبي في مجال تقييم الإدارة وما يتطلبه ذلك من ضرورة مقابلة الجهودات بالمنجزات، ولعل من أهم النتائج التي ترتبت على ذلك أن برزت الأهمية القصوى لقائمة الدخل واستخدام مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات كأساس لتقييم كفاءة الإدارة في استثمار الأموال الموكلة إليها، ونتيجة لذلك أصبحت الميزانية في درجة أقل من حيث الأهمية، وتحدد دورها في مجرد كشف بالأرصدة المتبقية بعد عمل قائمة الدخل، وطبقا لهذا الاتجاه الجديد أصبحت الميزانية حلقة وصل بين قائمة الدخل للفترات المتعاقبة.

ثانيا: لماذا تهتم المحاسبة بالجوانب الاجتماعية ؟

تعتبر المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية أحدث مراحل التطور المحاسبي، ولقد كانت نشأة هذا التطور نتيجة للتعقيدات الحديثة في المجتمعات والعلاقات الدولية، وتوسع المنظمات الاقتصادية متعددة الجنسية، وأصبحت وجهة النظر التقليدية للمحاسبة المالية لا تعكس بالضرورة حاجات وأولويات المجتمع، وتتطلب من المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية توسعا في القياس المحاسبي بحيث يمتد ليشمل الآثار الخارجية لتصرفات الوحدة المحاسبية، وأن تعمل على تقديم المعلومات التي تسمح بتقييم أثر أنشطتها على المجتمع مثل الإفصاح عن تلوث البيئة، أو البطالة، أو ظروف العمل غير الصحية، أو المشاكل الاجتماعية الأخرى، وذلك باستثناء التكاليف التي تتحملها الوحدة مباشرة⁶.

فالدول المتطورة تتميز بتعدد وتعقد العلاقات الاقتصادية وتوسع الأسواق المالية التي أصبحت تلعب دورا أساسيا في توجيه المدخرات صوب الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، حيث تستقطب الوحدات الاقتصادية التي تستخدم مواردها بكفاءة وفعالية بالقدر الأكبر من الموارد المالية المتاحة، ومما لا شك فيه أن توفير المعلومات

الملائمة سوف يزيد من كفاءة هذه الأسواق في عدالة توزيع العوائد والمخاطر بين المتعاملين وبالتالي تخصيص الموارد الاقتصادية بين الاستخدامات المتنافسة بما يحقق الأهداف الاقتصادية على المستويين الجزئي والكلّي⁷.

ثالثاً: من يستخدم القوائم المالية ولماذا؟

هناك تجاذب في الأفكار والآراء حول تحديد الجهة التي توجه إليها التقارير المالية، خاصة في خضم هذا التنوع في مصالح مختلف الفئات المستعملة، ومن هذه الأفكار تلك التي تنادي بأن يلتزم المحاسب بوجهة النظر الاجتماعية، وأن يقدم التقارير المالية بالشكل الذي يضمن تغطية احتياجات كافة المستعملين في المجتمع، وتبرير أصحاب هذه الأفكار هو أن تغليب وجهة نظر معينة في إنتاج المعلومات على وجهات نظر الفئات الأخرى سوف يؤدي دون محالة إلى التأثير على عدالة توزيع المنافع فيما بين الفئات المكونة للمجتمع، ومن ثم فإن تفضيل بديل محاسبي معين عن بديل آخر يتوقف على آثاره الاقتصادية العامة وليس على آثاره على مصالح فئة معينة من الفئات المستخدمة للتقارير المالية.

نجد أن المستخدمين الخارجيين الرئيسيين للتقارير المالية تجمعهم احتياجات مشتركة تتطلب معلومات أساسية متماثلة إلى حد كبير، ويعتبر اتخاذ القرارات الاقتصادية بمثابة الاستخدام الرئيسي الذي تشترك فيه كافة الأطراف الخارجية التي تعتمد على التقارير المالية ذات الغرض العام، كما أن المعلومات الملائمة لاحتياجات هؤلاء المستخدمين الرئيسيين تدور حول تقييم قدرة الوحدة على تحقيق الربح، وإمكانية تحويل هذا الربح إلى تدفقات نقدية موجبة⁸.

ونلخص فيما يلي أهم النقاط التي تتعلق بحدود استخدام القوائم المالية الخارجية ذات الغرض العام:

✓ لا يمكن أن توفر هذه التقارير كل المعلومات اللازمة عن التغيرات والأحداث التي تكون على جانب كبير من الأهمية لكل من يستخدم هذه التقارير، والسبب من وراء ذلك هو أن التقارير ذات الغرض العام ما هي إلا إحدى منتجات المحاسبة فقط، فهي بصفة عامة لا تتضمن سوى المعلومات التي يعبر عنها بالدليل الموضوعي القابلة للمراجعة والتدقيق، ومن ثم فإن التقارير المالية لا تمثل سوى مصدر واحد من المعلومات التي يمكن أن يعتمد عليها من هم خارج الوحدة عند اتخاذ قراراتهم.

✓ لا تختص التقارير المالية بتزويد مستخدميها خارج الوحدة بتقييم للنتائج الاقتصادية التي تترتب عن كافة البدائل التي يواجهونها، ذلك لأن المعلومات التي ترد بالتقارير المالية هي معلومات تتعلق بالمبادلات والأحداث

التي تمت بالفعل، وأثر ذلك على وحدة اقتصادية معينة، وعلى من يستخدم هذه التقارير أن يقوم بنفسه بإجراء التحليل، والتنبؤ بما يمكن أن تكون عليه التدفقات النقدية المتولدة عن أنشطة الوحدة مستقبلا.

✓ إن التحليل الذي يقوم به هؤلاء المستخدمين الخارجيين، وكذلك أي تقييم لأداء الإدارة، أو أداء الوحدة لا يعتبر من وظائف المحاسب. ومن ثم يلزم دائما التمييز بين وظيفة تقديم المعلومات وبين استخدامات هذه المعلومات.

✓ ليس بمقدور المحاسبة المالية أن تفصل بين أداء الإدارة وبين أداء الوحدة، إذ أن نجاح أو فشل الوحدة إنما يتوقف على كثير من المتغيرات الخارجية، وغالبا لا يكون لإدارة الوحدة القدرة على السيطرة أو التأثير على الكثير من هذه المتغيرات، وعليه فإن المعلومات الواردة بالتقارير المالية تقتصر بالضرورة على تقييم أو أداء الإدارة بمعزل عن أداء الوحدة.

لا توفر التقارير المالية ذات الغرض العام المعلومات عن المتغيرات التي لا يمكن قياس أثارها المالية، أي لا تختص بتقديم معلومات عن مدى نجاح المنشأة في تحقيق الأهداف التي لا يمكن قياسها قياسا ماليا ومن أمثلتها تنمية الموارد البشرية - كما أنها لا تختص بتقديم معلومات يمكن استخدامها بصورة مباشرة في تقدير التكلفة الاجتماعية لعمليات المنشأة، وبالتالي فإن هذه التقارير لا تحتوي على مقاييس مباشرة تفيد في تقدير المنافع والتكاليف الاجتماعية، وكذلك كافة العناصر غير الملموسة، كما لا توفر مقاييس مباشرة للمخاطر التي ترتبط بحقوق الملكية، أو تقديم القروض للوحدة، وعلى ضوء ذلك، فإن التقارير المالية لا يمكن أن تكون مصدرا لمقاييس مباشرة لقيمة الوحدة الاقتصادية، أي "أن أهم أوجه القصور أهمية في أسلوب التقييم السنوي عدم قدرته على توضيح طبيعة الدخل ومكوناته"⁹.

هو التقرير عن تلك الأنشطة التي تقوم بها الوحدات والتي يكون لها أثر على المجتمع بصفة عامة، من الطبيعي أن هذه الآثار يجب أن تكون قابلة للقياس الكمي حتى يمكن التقرير عنها في القوائم المالية، ويعتبر هذا الهدف إشارة صريحة إلى المسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية، وانعكاس ذلك على القوائم المالية التي يعبها المحاسب، أما بالنسبة لكيفية الإفصاح عن الآثار الخارجية فلقد جرى العرف في الفكر والتطبيق المحاسبي على إتباع أحد الطريقتين¹⁰:

- ✓ إدماج المعلومات المالية مع الاجتماعية في القوائم المالية الأساسية.
- ✓ الإفصاح عن الأداء الاجتماعي في تقارير منفصلة عن القوائم الأساسية.

يعاب على الطريقة الأولى أن القوائم المالية ستصبح أكثر تعقيدا مما هي عليه الآن، الأمر الذي سوف يؤثر سلبا على مدى الانتفاع منها في تقييم واتخاذ القرارات، ويعاب على الطريقة الثانية كونها صعبة التطبيق من حيث عدم توفر أدوات قياس ملائمة.

المعلومات التي توفرها التقارير المالية هي تقريبية ولا تستند دائما إلى مقاييس دقيقة، لأنها تعتمد على تقديرات واجتهادات تستند إلى مجموعة من القواعد والأسس المتعارف عليها، ومع ذلك فإن هذه القواعد والأسس تهدف إلى مواجهة الظروف التي تتميز بتقاطع الكثير من المتغيرات، وتداخل الفترات الزمنية وبعدم التأكد واليقين.

الصفة الرئيسية للمعلومات المحاسبية هي أنها تاريخية بطبيعتها، بمعنى أنها تعكس الآثار المالية الناتجة عما حدث فعلا خلال فترة زمنية معينة، إلا أن ذلك لا يمنع من استخدام هذه المعلومات لتعزيز أو رفض توقعات مستقبلية، كما أن ذلك لا يمنع من قيام إدارة الوحدة بتقديم معلومات عن توقعاتها بالنسبة للمستقبل، أو تقديم معلومات تستند على أسس مخالفة للتكلفة التاريخية.

ومن المحاولات الأكاديمية المتعلقة بتحديد أهداف التقارير المالية تلك التي ترى بأن التركيز على سوق الأوراق المالية بأكثر من التركيز على المستثمر الفرد يؤدي إلى هدف مختلف للمعلومات المحاسبية، وذلك للأسباب التالية¹¹:

1. تعتبر المعلومات ضرورية لتحقيق التوزيع الأمثل للموارد بين المنتجين، ويتحقق التوزيع الأمثل حينما يستطيع المنتجون الحصول على التمويل الرأسمالي لإنتاج أكبر ناتج قومي إجمالي باستخدام مقدار معين من الموارد.
2. تعتبر المعلومات ضرورية لمساعدة المستثمرين في الحصول على مجموعات من محافظ الأوراق المالية المثلى من وجهة نظر تفضيل المستثمرين للاستثمارات على أساس علاقة المخاطرة - العائد في كل استثمار وذلك على ضوء أسعار الأوراق المالية المتداولة في السوق.
3. تعتبر المعلومات ضرورية للوصول إلى أسعار الأوراق المالية التي تعكس علاقات المخاطرة والعائد لكل المستثمرين على انفراد حتى يستطيعوا الحصول على المحافظ التي تعكس تفضيلاتهم الذاتية في تحقيق أقصى معدل عائد في ظل درجة معينة من المخاطرة.

نستخلص مما سبق، أن المحاسبة المالية تعتبر أداة هامة من أدوات اتخاذ القرارات المتعلقة بالوحدات الاقتصادية المعاصرة، وتتركز هذه الأهمية في المعلومات التي تقدمها، وحاجة الكثير من القطاعات إلى هذه

المعلومات عند اتخاذ قرارات تتعلق بالوحدة، وفي اعتقادنا أن عملية وضع المعايير المحاسبية في الجزائر أو في غيرها من الدول تستلزم تحديد أهداف واضحة للمحاسبة المالية تكون قاعدة تصدر على أساسها المعايير، ويمكن حصر هذه الأهداف فيما يلي:

- ✓ تحديد قطاعات المستفيدين التي سوف تعني بهم أهداف المحاسبة المالية بشكل رئيسي.
- ✓ تحديد الاحتياجات المشتركة لقطاعات المستفيدين، الذين يتم تحديدهم في الخطوة السابقة من المعلومات.
- ✓ تحديد الأهداف الملائمة للاحتياجات المشتركة لقطاعات المستفيدين من المعلومات بعد الأخذ في الاعتبار المعلومات التي في استطاعة المحاسبة المالية إنتاجها.

ونخلص إلى الإشارة بأن المحاسبة التقليدية تخضع لضغوط كثيرة من أجل التغيير، منها ما هو مرتبط بالجانب الفني والهيكل، ومنها ما هو مرتبط بالجانب التفسيري التحليلي، وكلاهما له دور في التأثير على سلوك الأفراد والجماعات.

رابعاً: ما هو الهدف من إعداد القوائم المالية؟

الواقع أن جانباً كبيراً من المشاكل التي تثيرها عملية تحديد أهداف التقارير المالية تنشأ من احتمالات تعارض وجهات نظر المجموعات التي تؤثر وتتأثر بوظيفة إعداد التقارير المالية وما قد يفرضه ذلك من ضرورة تغليب وجهة نظر مجموعة على وجهات النظر الأخرى.

وفي دراسة قام بها ¹² (D. Diamond, and R.E. Verrechia. 1991) توصلوا إلى أن إصرار الشركات على توفير إفصاح أكثر عن المعلومات التي يحتمل أنها مفيدة للأسواق المالية ستؤثر إيجاباً على أسعار أسهم تلك الشركات على الأمد الطويل، وفي نفس السياق، فإننا نعتقد أن من أهم الأسباب التي تحول دون تطور الوحدات الاقتصادية في الدول النامية منها الجزائر هو عدم قدرتها على توفير المعلومات المالية المناسبة بشكل دائم، ومن ثم ستكون الأسواق المالية عاجزة عن استقطاب رؤوس الأموال المحلية منها والدولية، لأن المؤشرات المالية التي تتحدد على أساس القوائم المالية لا تعكس لا الوضع المالي ولا نتائج الأنشطة للوحدات الاقتصادية بدرجة عالية من الدقة والملاءمة، وعلى كل من الوحدة والمهنة تقع مسؤولية توجيه وتطوير الإمكانيات والقدرات صوب تحقيق هذه الاحتياجات، آخذين في عين الاعتبار الموازنة بين ما هو مطلوب، وما هو ممكن تحقيقه، ومن ثم يجب أن تعطى العناية والاهتمام الكافيتين لتحديد أهداف التقارير المالية حتى يمكن تصور البناء النظري - مفاهيم، إجراءات،

أدوات قياس، معايير وقواعد— الذي من شأنه أن يعزز أسس العمل المحاسبي، ويدعم الثقة في المعلومات المالية التي لا يمكن لعالم المال والأعمال أن يتطور أو حتى يعيش بدونها.

وحتى تكون أهداف التقارير المالية مفيدة لتطوير الهيكل الأساسي للنظرية المحاسبية يستوجب الإحاطة بالتساؤلات التالية:

- ❖ من الجهات أو الأفراد الذين صممت من أجلهم التقارير؟ إن الإحاطة بهذا التساؤل تسمح باستكشاف طبيعة العلاقة التي تربط الوحدة الاقتصادية بأولئك الذين يتبادلون ويقتسمون معها المصالح.
- ❖ ما هي طبيعة القرارات التي يتخذها الفرد استنادا إلى المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية؟ والهدف من هذا التساؤل هو محاولة زيادة المعرفة بعملية قرارات المستثمر، ثم الانطلاق منها لاشتقاق استنتاجات عن ماهية المعلومات المالية الملائمة حتى يمكن إدراجها في التقارير المالية.
- ❖ ما ذا يفضل الأفراد تحقيقه من وراء اتخاذهم قرارات معينة؟ الإجابة عن هذه التساؤلات هي وحدها الكفيلة على الحكم على نوع المعلومات التي تكون مفيدة لعمليات اتخاذ القرار.

إن هذا التعدد في فئات المستعملين للتقارير المالية يعكس بدون شك موضوع عدم التجانس في الاهتمامات والرغبات، مما يشير التساؤل فيما إذا كانت التقارير المالية كوحدة واحدة في أي اقتصاد أو دولة تلبى مختلف هذه الاهتمامات التي يكون بعضها متضاربا والبعض الآخر متكاملا، ومن وجهة نظر الاعتبار السابقة، فإن الأمر يستوجب إعداد أكثر من تقرير محاسبي يوجه لتلبية احتياجات مختلف الأطراف وفق التقسيم السابق للاستخدامات تلخص فيما يلي:

- تقارير داخلية وهي تعد لمقابلة احتياجات الإدارة.
 - تقارير خارجية ذات استخدام أو غرض خاص، وهي تعد لمقابلة احتياجات محددة لبعض المستخدمين الخارجيين.
 - تقارير خارجية ذات استخدام، أو غرض عام، وهي تعد لمقابلة الاحتياجات المشتركة لكافة الأطراف الأخرى ذات المصلحة في تتبع اقتصاديات الوحدة.
- يستنتج مما سبق، بأن مقدرة وفعالية المتعاملين الاقتصاديين على تخصيص الموارد المالية بين الاستخدامات المتنافسة سوف يزداد إذا ما توفرت المعلومات الملائمة التي تعكس الأجواء العامة والأداء الفعلي لمختلف الوحدات الاقتصادية.

خامسا: ما هي خصائص المعلومات المحاسبية الجيدة؟

بعد تحديد أهداف التقارير المالية التي تعتبر نقطة البداية في تطبيق منهج فائدة المعلومات المالية، فإنه يستحسن تقديم بعض المفاهيم النظرية الأساسية التي توضح الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وعناصر القوائم المالية، ذلك لأنها تعتبر حلقة وصل بين الإجابة عن السؤال: لماذا التقارير المالية ؟ - (الأهداف). وكيف يتم إعداد التقارير المالية ؟ (الاعتراف والقياس).

يفترض في الإطار النظري المحاسبي أن يضمن لمستخدمي التقارير المالية الحصول على المعلومات التي يحتاجون إليها لاتخاذ قراراتهم. وأن الفائدة من اتخاذ القرارات لا تتأتى إلا إذا توفرت الشروط التالية:

1. أن تكون المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية صالحة لإجراء التنبؤ وتقدير المخاطر.
2. أن تكون المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية صحيحة وعادلة وموثوق بها - أي تعادل الواقع.
3. أن تكون المعلومات متجانسة من الناحية النوعية تقبل المقارنة مع مفردات أخرى.

وطالما هناك مجال للمفاضلة بين الطرق المحاسبية المقبولة، ومقدار ونوع المعلومات التي يتم الإفصاح عنها، والصيغة التي يتم عرض المعلومات بها، فإنه يلزم أن يتم الاختيار المحاسبي بما يتيح أكثر المعلومات إفادة لأغراض اتخاذ القرار، ذلك لأن جميع الفقرات الخاصة بالتقارير المالية ليست في درجة واحدة من الأهمية، فهناك فقرات لها أولوية على غيرها لمستعمل معين دون الآخر، ومن ثم تكون صلاحية المعلومات مستندة إلى الأسس التفضيلية لمتخذ القرار¹³، أو للمسؤولين عن وضع المعايير المناسبة، وكذلك المسؤولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج من تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة.

هناك وجهات نظر متباينة حول أهداف التقارير المحاسبية، وأن المتفحص للأدب المحاسبي لا يفوته أن يلاحظ في الكثير من القراءات للمحاسبة على التركيز بوجوب أن تكون المعلومات التي تتضمنها التقارير المنبثقة عنها مفيدة (ملائمة) خاصة لعمليات اتخاذ القرار، ولا يفوته أيضا أن يكتشف بعض التناقضات التي تتميز بها بعض المفاهيم الأساسية للمحاسبة، فلو أخذنا على سبيل المثال فكرة وجوب أن تتصف المعلومات المحاسبية بالموضوعية والقابلية للتحقق، فإننا نجد حالات يكون فيها القياس المحاسبي مفيدا غير أنه لا هو موضوعي ولا هو قابل للتحقق، ومن ثم أي من المعيارين يمكن التمسك به، فهل يفصح عن المعلومات فقط إذا كانت مفيدة حتى ولو كانت غير موضوعية، والعكس، يمكن أن نلاحظ حالات أخرى تتعارض مع إمكانية أن تكون المعلومات مفيدة خاصة عندما يتعلق الأمر بتطبيق المفاهيم التالية: الحيطة والحذر، التحقق، الاستمرارية.

بعد التعرف على الحالات التي تتعارض فيها الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، يتساءل المرء عن أي الخصائص تكون مفضلة، وعليه فإنه طالما أن هنالك مجال للمفاضلة بين طرق وأساليب القياس والإفصاح فإنه يجب أن يتم الاختيار المحاسبي بما يتيح أكثر المعلومات فائدة أما باقي المفاهيم (الموضوعية، والقابلية للتحقق) فهي ثانوية كما أشار إلى ذلك (Sterling. 1970)¹⁴ أي أن المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة (ملاءمة) في مجال ترشيد القرارات.

سادسا: ما هي الحاجة لوضع المعايير المحاسبية؟

قبل 1930 لم تكن المحاسبة تخضع لأي صورة من صور التنظيم المهني، وقد كانت السياسة المحاسبية حينذاك من أسرار الوحدة المحاسبية، وكانت النتيجة الطبيعية عن هذا الوضع هو أن التقارير المحاسبية لم تكن قابلة للمقارنة سواء فيما بين الوحدات المحاسبية أو لنفس الوحدة فيما بين الفترات المتعاقبة، يبدو أن الاعتراف بما يمكن أن يسمى أزمة ثقة في التقارير المالية (القوائم المحاسبية) سهل بدون شك السعي إلى إيجاد صيغ حول الكيفية الفضلى، أو أحسن طريقة استعمال الخ... تنال رضا كل من المنظرين والمهنيين على حد سواء.

ولتجاوز التضارب في إعداد القوائم المالية هناك من اقترح توحيد العمل المحاسبي حتى يمكن تفادي الشك حول مصداقية المعلومات التي تحتوي عليها القوائم المالية، فالمحاسبة المالية الحديثة هي نتاج عن العديد من المؤثرات نلخصها عن (د. كيزو، ج. ويجانت. 1999)¹⁵ في النقاط التالية:

1. تتأثر المحاسبة بالاهتمام الذي يوليه المستثمرون والمقرضون بالتعرف على الوحدات الاقتصادية التي تستخدم الموارد الاقتصادية بكفاءة وفعالية. ولعل في جدول الدخل والميزانية من البيانات ما يسمح بتحقيق هذا الغرض.
2. تتأثر المحاسبة بالأسواق والوحدات الاقتصادية المنافسة، وهذا ما يجعلها تعمل على توفير المعلومات المالية التي تتميز بدرجة عالية من العدالة والصدق نتيجة تطبيق الإجراءات وإتباع السياسات المحاسبية المناسبة.
3. على المحاسبة أن تأخذ في عين الاعتبار مسؤوليتها عن تطوير المعايير المحاسبية التي تؤكد وتضمن ملاءمة ومصداقية وإمكانية مقارنة المعلومات المقدمة للفئات التي لها مصلحة بالوحدة، وأن تتطور المراجعة بالقدر الذي يحقق توفير الثقة في التقارير المالية.
4. تركز المحاسبة على النشاط الاقتصادي الذي تعمل فيه الوحدة بصفتها شخص معنوي مستقل، تتكون من موارد اقتصادية (أصول) وتعهدات مالية (التزامات) وحقوق متبقية (حقوق الملكية)، حيث تؤثر هذه الأنشطة في قيم مكونات الوحدة إما بالزيادة أو النقصان. ومن ثم تقوم المحاسبة بتجميع الأنشطة الاقتصادية والتقارير عنها عندما يكون لها تأثير على مكونات القوائم المالية للوحدة.

ومن أجل العمل والبحث على إيجاد وصياغة معايير تضمن توحيد العمل المحاسبي، اعتمدت مثلاً المنظمات المحاسبية المهنية في بريطانيا على إنشاء ما يسمى (ASSC)*، فوضت لهذه اللجنة صلاحية البحث ووضع المعايير. وعملت في أول الأمر على تقديم معايير مقترحة وعرضها للجمهور العام بغية أن تتحسس رد فعل الرأي العام في هذا المجال، ومتى كان رد الفعل بالقبول سارعت المنظمات الممولة لمشروع البحث باعتماده ومن ثم اعتبار هذه المعايير متفق عليها (Standard accounting principles)، وتصبح الهيئات العضو فيها مجبرة على إتباع وتطبيق هذه القواعد، والمخالف لها قد يتعرض لإجراءات ردعية.

تعرضت كثير من اقتراحات اللجنة المذكورة سابقاً إلى انتقادات حالت دون اتساع رقعة قبولها، ومن ثم تطبيقها. فمن الاقتراحات التي نالت رضا بعض المهنيين الأعضاء فهو اقتراح تعديل عناصر القوائم المالية حتى تأخذ في عين الاعتبار التغير في الأسعار بالاعتماد طبعاً على مؤشرات المستوى العام للأسعار. هذه التجربة وغيرها في إعداد المعايير المحاسبية لم تقتصر على بريطانيا وحدها بل كانت هناك محاولات ساهمت بدون شك في تعزيز الدور الذي يجب على المحاسبة أن تلعبه خاصة في مجال توفير المعلومات الاقتصادية ذات الخصائص التي تساعد على توظيف واستخدام الموارد الاقتصادية بالكيفية التي تضمن الرفاهية الاقتصادية لكل أفراد المجتمع، إلا أن التجربة في الولايات المتحدة الأمريكية كانت أكثر غنى نظراً للتطور المتعدد الأبعاد الذي تتميز به، بالإضافة إلى السمعة الفكرية في مجال المحاسبة التي تكونت مع مرور الزمن، والتي تعتبر في اعتقادي مرجعاً ثرياً يكون من الأجدر على منظمي الممارسة المحاسبية في دول العالم الثالث خاصة الاسترشاد به في تحديد سياساتها المحاسبية، ولعل في هذا ما يبرر الاهتمام بعرض أهم المنظمات التي لها دور بارز في إعداد المعايير المحاسبية في الولايات المتحدة الأمريكية.

فلقد تبنت مهنة المحاسبة في الولايات المتحدة مجموعة عامة من المعايير والإجراءات التي أطلق عليها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، حيث يشير مصطلح المتعارف عليها إما إلى قيام جهة تنظيم محاسبي ذات سلطة بوضع مبدأً للتقرير المالي في مجال معين أو إلى أن هناك ممارسة محاسبية معينة قد حظيت بالقبول العام على مدار الزمن بسبب تطبيقها على نطاق واسع، ومن هذه المنظمات المرتبطة بالمحاسبة والتي لها تأثير كبير في الولايات المتحدة هي:

✓ لجنة تداول الأوراق المالية SEC

✓ المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA

* Accounting Standard Steering Committee.

✓ مجلس معايير المحاسبة المالية FASB

✓ جمعية المحاسبين الأمريكيين AAA

إن الأدب المحاسبي رغم تطوره لم يتوصل إلى نقطة التلاقي التي يتم من خلالها الحسم في الكثير من المواقف المحاسبية التي تثير الجدل في الوسط العملي، والتي لها تأثير على شكل ومضمون التقارير المالية، ومن ثم فهو لم يستقر بعد على ممارسة محاسبية موحدة، فالواقع يكشف عن حالات يختلف فيها المحاسبون على ترجمة وتفسير بعض البيانات، مما يجعلهم يتوصلون إلى إعداد قوائم مالية غير متماثلة، مع أن جميعهم تمسكوا باحترام القواعد والقوانين المحاسبية المتعارف عليها.

إن الاعتراف بإمكانية إعداد التقارير المالية بأكثر من طريقة (صحيحة) من طرف الأدب المحاسبي أدى إلى ما يمكن أن يعبر عنه "بأزمة الثقة في المحاسبة"، وظهرت على ضوء ذلك الحاجة إلى فكرة توحيد الممارسة المحاسبية - بهدف ضمان إعداد قوائم مالية موحدة مبنية على بيانات واحدة من طرف أكثر من محاسب يعمل بشكل مستقل.

إن الإلحاح على التوحيد المحاسبي لا يمكن اعتباره هدفا في حد ذاته إذا ما أريد للمحاسبة أن تكتسب الثقة المفقودة، وخاصة على الأمد الطويل لأنه بالعكس قد يجعلها تتصف بالجمود والقصور في تلبية الاحتياجات المتجددة، وأن المعيار الذي يجب أن تقيم على ضوءه الممارسات المحاسبية هو درجة الاستفادة منها (المنفعة التي يتحصل عليها متخذ القرار من ممارسة معينة) لأغراض محددة.

ولضمان الحفاظ على الثقة في التقارير المالية قامت محاولات كثيرة هنا وهناك من طرف منظمات حكومية وغير حكومية ترمي إلى اقتراح ممارسات نمطية تضمن تقريب وجهات النظر حول مجمل القضايا التي تثير الاختلاف. ومن المحاولات الهامة نورد تلك التي قام بها (ASSC. 1970) 16 ، وفي بريطانيا (FASB. 1973) في الولايات المتحدة وفي أستراليا (AARF 1990) 17.

وعلى الرغم من المجهودات التي بذلتها مختلف المنظمات المحاسبية من أجل تطوير الأدوات التنظيمية والإجرائية القانونية التي من شأنها أن تضمن للمحاسبة توفير قوائم مالية يمكن الاعتماد عليها في التنبؤ بقدرة الشركات على توليد التدفقات النقدية، وكذا التنبؤ المسبق باحتمالات الإفلاس، فإن الواقع حسب (J. Edward Ketz.2003) يكشف على أن الأحداث التي ميزت بداية العشرية الأولى من القرن الحالي تثير العديد من التساؤلات حول الدور الذي أصبح يؤديه المسير الحديث، فإذا كان من المفترض أنه عين وكيلا يعمل على حماية

وصيانة حقوق موكله الذين عهدوا أموالهم إليه فإن الواقع أصبح يدل على غير ذلك، و ما الفضائح المالية التي تتكاثر يوما بعد يوم في الولايات المتحدة وفي غيرها من الدول إلا دليل على أن هناك خلل ما يكون قد تسبب في إنشائه إما: المحاسب (الإدارة) أو / و المراجع

وفي هذا السياق يضيف الكاتب بأن الأمريكيين أصبحوا ينظرون إلى المستشارين المهنيين بعين الريبة، ويقارن سمعة المحاسبين قديما حيث ينعتهم بصفات: البراءة، الإخلاص، المنفعة للمجتمع، أما حديثا فإن المجتمع يعتبر المسيرين أنانيين لا يعملون إلا لتحقيق مصالحهم باللجوء إلى التأثير على المحاسبين لمحو أثر أخطائهم، أو اختلاسهم لأموال الملاك والدائنين عن طريق الحيل المحاسبية، ويعتبر نفس الكاتب أن المعايير والمبادئ التي تحكم المهنة المحاسبية تفتقر إلى مقوماتها فهي لا تقدم إلا ما من شأنه أن يساعد الإدارة في تحقيق مآربها.

ولقد صدرت الكثير من الدراسات والمقالات (FREDERICK D.S. CHOI. 2003)، (J. EDWARD KETZ. 2003)، (ABRAHAM BRILOFF. 1981)، (ELI MASON. 1998) تتناول القضايا المحاسبية التي لها صلة بالتقرير عن حالات كثيرة في القوائم المالية بشكل يتنافى مع القواعد والقوانين المحاسبية المعتمدة، خصوصا الشركات الموضحة في الجدول الموالي 18:

Corporations with Recent Accounting Scandals	
الشركات التي خضعت لفضائح المحاسبية حديثا	
Adelphia	Delta Financial Corp.
Amazon	Duke Energy
AOL Time Warner	Dynegy
Arizona Baptist Foundation	El Paso
Aurora Foods	Enron
Boston Chicken	Global Crossing
Bristol-Myers Squibb	Homestore
Cendant	Informix
Cerner JDS	JDS Uniphase
CMS Energy	Kmart
Commercial Financial Services	Lernout & Hauspie
Conseco	Livenet
Medaphis	Lucent
	Creditrust

Merck	Phar Mor
Mercury	Qualcomm
MicroStrategy	Finance Qwest
MiniScribe	Reliant Energy
Mirant	Rite Aid
Nicor Energy	Sapient
Omnicom	Sunbeam
Orbital Sciences	Tyco
Oxford Health Plan	W. R. Grace
Pediatric	Waste Management
Peregrine Systems	WorldCom
	Xerox

أفضت الدراسات السابقة إلى بيان أن سبب الفضائح المالية في معظمها يعود إلى:

✓ إتباع سياسات محاسبية مضللة – استعمال سياسات الاهتلاك وفق المحاسبة الإبداعية التي من شأنها تضخيم

الأرباح مثل شركة: Waste Management، Enron

✓ استخدام سياسات الاندماج من أجل تغطية هيكل رأس مال الشركة القابضة باستخدام طريقة التكلفة.

مثل شركة Boston Chicken: 1998؛

✓ الاعتراف بالإيرادات قبل تحققها بإتباع سياسة "bill and hold" مثل شركة: Sunbeam؛

✓ التلاعب بتخصيص المصاريف: إيراديه، رأسمالية في حالة الشركة: WorldCom؛

ن خلص من خلال هذا العرض المختصر لأهم الفضائح التي تميز كبرى الشركات في الولايات المتحدة أن المتهم ليس المحاسبة بقدر ما هو السمعة الأخلاقية والثقافية للمسؤولين على إدارة الشركات، وكذلك شركات المراجعة منها على الخصوص شركة (Arthur Andersen)، وما يعزز هذا الاستنتاج هو التقرير الذي نشره المكتب العام للمحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية (GAO) في سنة 2002 والذي يتضمن 919 شركة خضعت قوائمها المالية للتغيير.

الخلاصة:

رأينا كيف تزايدت مع مر الزمان حاجة الوحدات الاقتصادية في مختلف الدول إلى المحاسبة لما لها من فائدة في توفير المعلومات الضرورية لتأدية الوظائف الأساسية في المؤسسة سواء تعلق الأمر بالدول المتطورة أو الدول

النامية، وبالرغم من أن المحاسبة كان يقتصر دورها في البداية على عرض المعلومات للملاك بهدف إعطائهم الفرصة لمراقبة وتقييم أداء الإدارة في استخدام الموارد الاقتصادية التي وضعت تحت تصرفهم، فإنه اتسع مجال الدور الذي تلعبه في مجال الأعمال بسبب تزايد حاجة الوحدات الاقتصادية إلى جلب رؤوس الأموال من جهات خارجية في شكل قروض أو ائتمان تجاري، وحتى تتم هذه العمليات باستمرار كان لزاما على تلك الوحدات أن تقدم المعلومات بال نوعية اللازمة التي تعزز العلاقة والارتباط بينها وبين مختلف المتعاملين الاقتصاديين، غير أن ذلك لا يكفي إذا لم تتوفر الأطر القانونية التي تنظم وتضبط الممارسة المحاسبية، لذلك عمدت الدول إلى إنشاء هيئات مهنية في المحاسبة خولت لها الصلاحية في وضع وإصدار المعايير المحاسبية التي يكون من شأنها خلق مناخ ملائم يضمن تدفق حركة السلع والخدمات، وكذلك حركة الأموال

وأشرنا إلى أن جانبا كبيرا من المشاكل التي تثيرها عملية تحديد أهداف التقارير المالية تنشأ من احتمالات تعارض وجهات نظر المجموعات التي تؤثر وتتأثر بوظيفة إعداد التقارير المالية وما قد يفرضه ذلك من ضرورة تغليب وجهة نظر مجموعة على وجهات النظر الأخرى. وبينما في الأخير استنادا إلى دراسات سبقت - كيف ولماذا انتشرت الفضائح المحاسبية في المجتمعات المتطورة مثل الولايات المتحدة.

الهوامش والإحالات:

- ¹ إلدون س، هندريكسون، ترجمة كمال خليفة أبو زيد، جامعة الإسكندرية، مصر، 1990، ص 47.
- ² إلدون س، هندريكسون، مرجع سابق، ص 52.
- ³ المصدر السابق، ص 52.
- ⁴ عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، ص 21.
- ⁵ إلدون س، هندريكسون، مرجع سابق، ص 49.
- ⁶ دونالد كيبزو، جيرى ويجانت، مرجع سابق، ص 34.
- ⁷ عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، ص 155.
- ⁸ Hector R. Anton. Op. Cit. P. 43
- ⁹ إلدون س، هندريكسون، مرجع سابق، ص 280.
- ¹⁰ عباس مهدي الشيرازي، مرجع سابق، ص 353.
- ¹¹ إلدون س. هندريكسون، مرجع سابق، ص 154.
- ¹² D. Diamond, and R.E. Verrecchia : Disclosure, Liquidity, and the Cost of Capital. *The Journal of Finance*. 1991. PP. 1325-136
- ¹³ ساطع جواد علي الشيخ: النظرية المحاسبية، مطبعة الماني، بغداد، 1992، ص 130.
- ¹⁴ Robert R. Sterling : Decision oriented financial accounting. Readings in Accounting and Business Research. 1970-1977. P. 35-45
- ¹⁵ رونالد كيبزو، جيرى ويجانت، مرجع سابق، ص 25.
- ¹⁶ ASSC: Accounting standard steering committee. (UK). 1970
- ¹⁷ AARF : Australian Accounting Research Foundation.
- ¹⁸ J. Edward Ketz . (2003) : Hidden financial risk : understanding off-balance sheet accounting. John Wiley & Sons, Inc. PP.5.6